العرب
الإثنين 2021/09/27
السنة 44 العدد 12192

قناة يمنية مهاجرة تعود للبث لمواجهة الرواية الحوثية

الإعلام الحوثي يكثف الدعاية للتأثير على الرأي العام

عودة بإمكانيات متواضعة

عادت قناة "سهيل" اليمنية للبث من داخل اليمن بإمكانيات متواضعة وبمواجهة مخاطر عديدة بهدف البقاء في المشهد الإعلامي وعدم ترك الساحة خالية للدعاية الحوثية التي تزداد كثافة مع تعدد المنابر ومنحها الإمكانيات اللازمة للتأثير على الرأي العام.

مأرب (اليمن) – أعلنت قناة سهيل الفضائية عودة البث بشكل تدريجي من داخل اليمن، حتى لا تغيب أكثر عن "نقل مستجدات المعركة الوطنية ضد ميليشيا الانقلاب الحوثي"، وريثما يتسنى لها ترتيب مكتبها في الخارج.

وقالت القناة في بيان لها السبت إنها ما تزال تعمل على تجاوز التحديات بكل دأب وإصرار، وقد اضطرت للعودة إلى الواجهة من الداخل بكل ملابساته ومخاطره حتى لا يطول الانقطاع.

وأكدت أنها ستواصل العمل من الأراضي اليمنية في ظل ظروف قاسية ومخاطر محدقة وإمكانيات شحيحة، وبأنها ستظل رأس حربة في مساندة الشرعية والتحالف العربي والتصدي للتضليل الإعلامي الحوثي.

وأضافت القناة أنها مجبرة على الظهور دون المستوى المطلوب، ودون الخارطة البرامجية التي تليق بالحدث (ذكرى ثورة السادس والعشرين من سبتمبر)، وذلك "حتى لا يطول انقطاعنا، وتمر مثل هذه المناسبة دون أن يكون لنا شرف مشاركة الشعب احتفالاته بالعيد وتفاعله مع مستجدات الميدان، ومعادلات الصراع المحتدم بين المشروع الوطني وميليشيا الحوثي".

وذكرت مصادر صحافية أن القناة ستبث من مأرب في الوقت الحالي دون أن تذكر تفاصيل عن خطتها القادمة.

وقال متابعون للشأن اليمني إن عودة القناة تعتبر خطوة مهمة لاستعادة المنابر اليمنية المحلية ونقل وقائع وأخبار الداخل اليمني بأصوات أبنائه بعد هجرة الكثير من الصحافيين والإعلاميين بسبب الانتهاكات التي يتعرضون لها من قتل واختطاف وتشريد.

كما أن الإعلام الحوثي يواصل الضخ بوتيرة مكثفة للتأثير على الرأي العام مع عدم وجود وسائل إعلام منافسة قادرة على دحض روايته، وقد دشنت وزارة الإعلام الحوثية الأسبوع الماضي البث الرسمي لقناة اليمن الوثائقية.

وأعرب وزير الإعلام الحوثي أن القناة بمثابة سلاح يعتمدون عليه في المعركة ضد الحكومة الشرعية، وقال ضيف الله الشامي "الإعلاميون هم السلاح الذي نقاتل به، والفخر الذي نضعه تاجا على رؤوسنا، هم الجنود الذين لا يقلون أهمية عن الجندي في الجبهة".

وبيّن أن قناة اليمن الوثائقية ستتحرك في عدة مجالات وبالتأكيد ستصب جميعها لصالح الرواية الحوثية للماضي والحاضر "منها المجال التاريخي عبر مسارات عدة تشمل إبراز التراث من معالم تاريخية وقلاع وحصون ومآثر، وإبراز الشخصيات اليمنية عبر التاريخ والتاريخ العلمي والأفلام العلمية والأفلام السياسية والحروب على اليمن والمنطقة ومحور المقاومة والأفلام التاريخية القديمة ومجال الزراعة والحرف اليدوية والصناعات الصغيرة والمجال السياحي والمحميات الطبيعية".

ويحرص الحوثيون على زيادة عدد المنابر التابعة لهم، في الوقت الذي يمارسون فيه شتى الانتهاكات ضد الصحافيين ووسائل الإعلام المستقلة لمنعها من تغطية ما يجري على أرض الواقع بشكل مهني وموضوعي، فقناة سهيل هي إحدى وسائل الإعلام التي بثت من الرياض منذ سيطرة الحوثيين على مكتبها في صنعاء عام 2015، حيث صادر المسلحون الحوثيون أجهزة بثها واستولوا على مكتبها بعد يوم من اجتياحهم للعاصمة صنعاء في الثاني والعشرين من سبتمبر 2014 وإغلاقهم العشرات من وسائل الإعلام المحلية.

وتوقفت قناة "سهيل" عن البث من الرياض في يوليو الماضي ووضعت عبارة على شاشتها تتأسف لمشاهديها عن توقف برامجها لأسباب مالية.

وكانت المرة الثانية التي تتوقف فيها القناة عن البث خلال أشهر قليلة لأسباب مالية، حيث أفادت تقارير محلية بأن أسباب توقف القناة هي منع الشركة المؤجرة لأستوديوهات القناة الموظفين من دخولها، بسبب تراكم المستحقات المالية على القناة منذ عام كامل.

> قناة «اليمن الوثائقية» التي دشنها الحوثيون حديثا ستتحرك في عدة مجالات جميعها لصالح الرواية الحوثية للماضي والحاضر

ويدرك الحوثيون الدور الحاسم الذي تلعبه الصحافة في حرب اليمن. وتعتبر الخطوة الحاسمة في استيلاء الحوثيين على صنعاء هي الاستيلاء على المنافذ الإعلامية التي تديرها الدولة وإسكات المعارضين السياسيين والنقاد.

وأهملت الجماعة العديد من الصحف والقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية التي لا تزال تعمل تحت قيادتها. وبدلا من ذلك، تم تحويل الموارد والطاقة الإبداعية إلى شبكة المسيرة الإعلامية التابعة للحوثيين. وقد تأسست الشبكة في جنوب بيروت في عام 2012، وهي على علاقة وثيقة مع محطة المنار من حزب الله، وهما متشابهتان من حيث جودة الإنتاج والتصميم.

وطوّر الحوثيون وأنصارهم حملات إعلامية مصممة لتعبئة وجذب المتابعين. وتشمل المواضيع الشعبية إدانة الغارات الجوية للتحالف والثناء على النجاحات العسكرية الحوثية. وتتم مشاركة اللقطات والصور التي تدعم هذه المواضيع على نطاق واسع وإعادة توظيفها لمجموعة من المقاطع الدعائية، بما في ذلك الأفلام الوثائقية التي ينتجها الحوثيون وحملات جمع التبرعات.

وتؤكد الجماعة بانتظام أن هذا النوع من الحرب النفسية يستخدم ضدهم من قبل منافسيهم، ويلتزم الحوثيون باستخدام وسائل الإعلام كثقل موازن لما يرونه دعاية معادية من قبل السعودية والولايات المتحدة.

وبالتوازي مع ذلك استمر القمع للصحافة المستقلة التي ظهرت في عهد الحوثيين منذ عام 2015 إلى اليوم. وكشفت تقارير عديدة وشهادات لصحافيين عن قيام الحوثيين باعتقال وسجن وتعذيب الصحافيين.

وطالت الانتهاكات التي جاءت في تقرير الحريات الصحافية للنصف الأول من العام 2021 لنقابة الصحافيين اليمنيين، جميع العاملين الإعلاميين والمراسلين والمؤسسات الإعلامية وممتلكات الصحافيين، وقد توزعت من حيث نوعيتها بين الاختطاف والاحتجاز والتهديد والتحريض والمطاردة والمنع من التغطية ومصادرة الصحف ومساءلة الصحافيين.

وتابع التقرير أن جماعة الحوثي ارتكبت 20 حالة انتهاك من إجمالي الانتهاكات، بينما ارتكبت الحكومة الشرعية بمختلف تشكيلاتها وهيئتها 10 حالات انتهاك، فيما ارتكب المجلس الانتقالي الجنوبي 6 حالات.

ولا يزال هناك تسع صحافيين مختطفين لدى جماعة الحوثي (وحيد الصوفي، عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، أكرم الوليدي، حارث حميد، نبيل السداوي، محمد عبده الصلاحي، وليد المطري ومحمد علي الجنيد) أربعة منهم صدرت بحقهم أحكام جائرة بالإعدام (عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، أكرم الوليدي وحارث حميد).

وهناك أيضا الصحافي محمد قائد المقري مغيب لدى تنظيم القاعدة بحضرموت منذ العام 2015.

وذكر التقرير أن استهداف الأطراف المتحاربة في اليمن للصحافيين ولوسائل الإعلام في ازدياد بشكل يومي، خاصة ضد من تعتبرهم معارضين ومتورطين في النزاع، وقال إن الحريات الإعلامية في اليمن قد تعرضت منذ بداية الحرب لأكثر من 1400 انتهاك بينها 38 حالة قتل طالت صحافيين ومصورين وعاملين في وسائل الإعلام.

وأضح أنه منذ اندلاع الحرب الأهلية عام 2015 بات اليمن من أخطر الأماكن على حياة وسلامة الصحافيين، ناهيك عن حالات الإفلات من العقاب المستشرية، مما أدى إلى شح التغطية الإخبارية للأزمة اليمنية.

ورصدت نقابة الصحافيين اليمنيين في تقريرها الأخير 112 حالة انتهاك خلال العام 2020.

وقال الأمين العام للاتحاد الدولي للصحافيين أنتوني بيلانجي "إننا ونقابة الصحافيين اليمنيين ندين هذا العنف المستمر في حق العاملين في مجال الإعلام في اليمن. يجب إطلاق سراح جميع الصحافيين المختطفين وإلغاء أحكام الإعدام على الفور، ونحث السلطات على اتخاذ خطوات عاجلة لضمان سلامة الصحافيين والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في حق الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام".

لجنة أمنية لتتبع الإعلاميين والصحافيين في شمال سوريا

الرقة (سوريا) – تعمل استخبارات وحدات حماية الشعب التابعة لقوات سوريا الديمقراطية "قسد" على إنشاء لجنة خاصة لتتبع ومراقبة العاملين في مجال الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والناشطين في مناطق سيطرتها.

وأفاد موقع تلفزيون سوريا أن وحدات حماية الشعب في الرقة عقدت اجتماعات متكررة منذ منتصف أغسطس الماضي ضمت جهاز الأمن العام، وجهاز مكافحة الإرهاب، إضافة إلى جهاز أمن المعلومات، وجهاز الاستخبارات "YPG" التابع للوحدات، حيث تم وضع الخطوط الرئيسية لتشكيل اللجنة، وبرنامج العمل والتنسيق بين الأجهزة على مستوى المدراء، حيث من المقرر أن تضم اللجنة ثمانية أعضاء بواقع اثنين من كل جهاز.

ومن المرجح أن ينتهي العمل على إنشاء هذه اللجنة مطلع أكتوبر القادم لتباشر عملها.

وأوضح مصدر مطلع، وهو إداري في جهاز الأمن العام في مدينة الرقة، أن "الهدف من اللجنة هو متابعة صفحات الإعلاميين والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة الرقة، وتحليل البيانات الواردة عن المصادر الأمنية ومطابقتها بهدف الكشف عن مصادر التقارير والتحقيقات التي تهدف لضرب الأمن القومي الكردي وتشويه صورة الإدارة الذاتية والقوى الأمنية في المنطقة، في ظل شكوك تدور حول العشرات من الإعلاميين والناشطين العاملين في المنطقة".

وضمت الدراسة الأمنية إعلاميين تابعين لمؤسسات متعددة منها وكالات ومؤسسات إعلامية مرخصة لدى قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، حيث ذكرت تقارير أمنية لدى هذه الاستخبارات أن عدة ناشطين وإعلاميين مرخصين داخل مناطق سيطرة "قسد" يعملون مع جهات ومؤسسات إعلامية مناهضة لها.

وغالبا ما يتم تفسير الصحافة المستقلة عند تناولها لتقارير ناقدة لممارسة السلطات على أنها مناهضة لها.

وسبق أن تم التضييق على الكثير من الإعلاميين في الرقة حتى ابتعدوا عن العمل الإعلامي فيها، من بينهم عبود حمام مراسل وكالة "رويترز" سابقا ومازن الحرامي مراسل "راديو الكل" سابقا حيث خضعوا للتضييق مراراً وتكراراً من قبل الاستخبارات الكردية عبر الاعتقالات والمداهمات المستمرة.

ويعاني الصحافيون والعاملون في المجال الإعلامي في سوريا من التضييق والاعتقال وصولاً في كثير من الأحيان إلى التصفية الجسدية، ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي الذي نشرته في مايو 2021، أبرز الانتهاكات بحق الإعلاميين، مشيرة إلى مقتل 709 من الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام منذ مارس 2011 بينهم 52 بسبب التعذيب. ويواجه الصحافي محمد الصغير حكما بالسجن لمدة خمسة وعشرين عامًا أصدرته محكمة عسكرية لمكافحة "الإرهاب" تابعة للإدارة الذاتية في السابع من يونيو 2019.

وطالب الاتحاد الدولي للصحافيين الإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا بالإفراج عن الصغير، معتبرًا القضية المرفوعة ضده غير قابلة للتصديق.

وتحدث الاتحاد في رسالة وجهها للإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية "قسد" ذراعها العسكرية، عن خطورة الحالة العقلية والبدنية للصغير نتيجة إصابته بجلطات متكررة خلال وجوده في المعتقل.

وفي أغسطس الماضي أرسل الاتحاد رسالة إلى رئيسة اللجنة التنفيذية لـ"قسد" يطلب دعمها لإطلاق سراح الصغير بسبب خطورة حالته الصحية، وفق ما نقله صديقه الذي كان معتقلًا معه بنفس القضية.

وقال الأمين العام للاتحاد أنتوني بيلانجيه في رسالته لـ"قسد" بعد أن أبلغت عائلة الصغير الاتحاد عن إصابته بجلطة دماغية أدت إلى تدهور حالته الصحية، إن الصغير يواجه معاناة شديدة في السجن، ومن دون رعاية صحية كافية.

وحث بيلانجيه "قسد" على تأمين الإفراج عنه حتى يتمكن من قضاء أيامه المتبقية مع أسرته التي تحدثت عن إصابته بجلطة دماغية في الثاني عشر من أغسطس الماضي.

> 709
> من الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام قتلوا في سوريا منذ مارس 2011 بينهم 52 بسبب التعذيب

وتتكرر التقارير والحملات التي تدين الإدارة الذاتية لاعتقالها الكثير من الصحافيين والإعلاميين، ففي يوليو الماضي أدانت منظمة "فرونت لاين ديفندرز" اعتقال الإعلامي الكردي برزان حسين في ريف محافظة الحسكة.

وفي مطلع يونيو الماضي تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن اعتقال الناشط الإعلامي حسام القس إثر انتقاده عمليات التجنيد الإجباري لدى "قسد" عبر صفحته في فيسبوك.

ومن جهتها أصدرت الإدارة الذاتية بيانًا في الخامس والعشرين من يوليو الماضي استنكرت فيه الاتهامات التي تقول إنها تنتهك حقوق الصحافيين واعتبرتها "تشويهًا للحقائق".

وتحتل سوريا المركز 177 في التصنيف العالمي لحرية الصحافة منذ أكثر من عشر سنوات، من دون أن تتخذ المنظمات ذات الشأن أي إجراء لحماية الصحافيين.

فيسبوك تكشف سياستها لتقليل ظهور المحتوى الإشكالي

سان فرانسيسكو – نشرت شركة فيسبوك إرشادات توزيع المحتوى التي توضح بالتفصيل ما يقرب من ثلاثة عشر نوعا من المنشورات التي يجري تخفيض ترتيبها لأسباب مختلفة في خلاصة الأخبار، مثل المحتوى الهادف لجذب الانتباه والمشاركات من قبل منتهكي السياسة المتكررين.

وتحاول شركة فيسبوك تسليط الضوء على المحتوى والأخبار التي تشكل مشكلة لكنها لا تخالف صراحة معاييرها لذلك لا تزيلها بالكامل، وهو ما يثير الكثير من التساؤلات حول الطريقة التي تتحكم بها شركة فيسبوك في خلاصة الأخبار وعملية تصنيف المحتوى.

وتعتمد هذه العملية بشكل كبير على تقنية التعلم الآلي لاكتشاف المحتوى الإشكالي تلقائيا، وتمنع بشكل فعال وصول المشاركات والتعليقات المسيئة دون علم المؤلف.

ولا يزال هناك الكثير من الإرشادات، التي أكدتها الشركة في تقارير مختلفة على مدار سنوات. ولكن تنشر الآن لأول مرة في مكان واحد.

ولا توضح الإرشادات بالتفصيل كيفية عمل التخفيض ومقدار التقليل لمدى وصول جزء من المحتوى. أو مدى شدة تقليل وصول نوع معين من المنشورات، مثل رابط البريد العشوائي، في خلاصة الأخبار مقارنة بمنشور حول معلومات صحية مضللة، على سبيل المثال، وفق ما ذكر موقع البوابة العربية للأخبار التقنية.

وقال جيسون هيرش، رئيس سياسة النزاهة في فيسبوك "نريد أن نعطي فكرة أوضح عما نعتقد أنه يمثل مشكلة ولكن لا يستحق إزالته لأنه لا ينتهك سياسة المنصة صراحة".

وأوضح أن الشركة تأمل في إضافة المزيد من المعلومات إلى الإرشادات بمرور الوقت، بما في ذلك كيف تقلل التخفيضات أنواعا معينة من المحتوى مقارنة بالآخرين. ولكن قال إن فيسبوك لن تقوم على الأرجح بتصنيف شدة التخفيضات.

ويمكن أن يساعد تفصيل الإرشادات الآن الشركة في تجنب الجدل في المرة القادمة التي تقلل فيها وصول منشور. وتوضح الإرشادات أن سياسة الشركة تقضي بتقليل وصول القصص التي اعترض عليها المستخدمون باعتبارها غير دقيقة، حتى تكتمل المراجعة بواسطة شبكة مدققي الحقائق التابعة لجهات خارجية.

وتم الإعلان عن هذه السياسة على نطاق واسع قبل عام واحد فقط بعد أن اتهم النقاد الشركة بالتحيز السياسي.

وقد أمر قاض فيدرالي أميركي في مقاطعة كولومبيا شركة فيسبوك بالسماح لحكومة غامبيا بالوصول إلى المشاركات المحذوفة، حيث يروج مسؤولو ميانمار للكراهية ضد الروهينغا.

ويأتي الأمر بعد أكثر من عام من رفض الشركة طلبا للحصول على البيانات التي تسعى غامبيا لاستخدامها في قضية إبادة جماعية أمام محكمة العدل الدولية.

وأمر القاضي بنشر سجلات الحسابات المرتبطة بالعنف ضد الروهينغا في ميانمار التي أغلقها عملاق التواصل الاجتماعي، رافضا حجتها حول حماية الخصوصية باعتبارها غنية بالسخرية.

وأقرت الشركة بأن جيش ميانمار استخدم تطبيقها –البوابة الفعلية للبلاد على الإنترنت– لتصوير أقلية الروهينغا المسلمة على أنها جماعة إرهابية.

وشجعت المنشورات المحذوفة الآن القتل الجماعي والتشريد وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. وقدمت الشركة المعلومات بشكل منفصل إلى آلية التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة الخاصة بميانمار. ولكن وصفت طلبات المدعين العامين في غامبيا بأنها واسعة بشكل غير عادي.

ورفضت الشركة الإفصاح عن البيانات قائلا إنها تنتهك قانونا أميركيا يمنع خدمات الاتصالات الإلكترونية من الكشف عن اتصالات المستخدمين.

جيسون هيرش

نريد أن نوضح ما نعتقد أنه يمثل مشكلة ولكن لا يستحق إزالته

ولكن القاضي قال إن المنشورات التي تم حذفها لن تكون مشمولة بالقانون وإن عدم مشاركة المحتوى من شأنه أن يضاعف المأساة التي حلت بالروهينغا.

ووجد القاضي ضياء فاروقي أن منشورات المنصة ذات الصلة لم يكن المقصود منها اتصالات خاصة قد تحصل على حماية قانونية إضافية.

وأضاف أنه بالرغم من أن بعض الصفحات كانت اسمية خاصة. ولكن المسؤولين في ميانمار كانوا يقصدون أن يكون وصولهم إلى الجمهور، ووصلوا إلى جمهور يقارب 12 مليون متابع. كان من شأن جعل حساباتهم وصفحاتهم خاصة أن يقضي على هدفهم المتمثل في تأجيج الكراهية في أوسع جمهور ممكن.

سياسات فيسبوك لا تخلو من الغموض